تطبيقات عربية على نحو النص

عباس علي السوسوة

تهدف هذه الورقة إلى التأمل في تطبيقات عربية على النحو النصي، نافذةً منها إلى عدة اقتراحات. وقد اختارت أربعة أعمال[1] يبدو التباين بينها شديداً من حيث المادة المتناولة، وزاوية الرؤية، والهدف وليس الغرض المقارنة بينها؛ لأنها لا تتناول عملاً واحداً.

1 – العمل الأول: لغة الأشكال الصحفية في الصحافة اليمنية.

2 – العمل الثاني: الآية 44 من سورة هود.

3 – العمل الثالث: الدرس النحوي النصي في كتاب إعجاز القرآن.

4 – العمل الرابع: محاور الإحالة الكلامية في 27 نصاً متنوعاً.

وقبل تناولها لهذه الأعمال يجدر بنا أن نستصحب معنا الأمور التالية[2]:

1 – كل الأنحاء القديمة؛ إن في العربية وإن في اللغات الأخرى، نحو جملة.

2 – المناهج النحوية الحديثة في القرن العشرين مناهج نحو جملة.

3 – النحو النصي حديث إلى حدٍ ما، ويعود في بداياته إلى سبعينات القرن العشرين، ويفيد من نحو الجملة ثم يتجاوزه.

4 – النحو النصي يستفيد من التداولية وعلوم النفس والمنطق والاجتماع والألسنية وغيرها في تحليلاته، حتى لا يكاد يتعلق بالنحو في بعض التحليلات إلا بسببٍ واهٍ.

5 – نحو النص، أو لسانيات النص، مداخله وطرق النظر فيه كثيرة، وفيها من التشعب والاختلاف قدر ما فيها من الاتفاق.

6 – بعض المؤلفات يُطابق بين تحليل الخطاب وتحليل النص وبعضها يفرق بينهما.

7 - لا تمنع حداثة هذا العلم وجود نظرات ومفاهيم وتحليلات في تراثنا اللساني والبلاغي والديني تتجاوز الجملة إلى النص عامة.

التطبيق الأول: لغة الأشكال الصحفية[3]:

معلوم أن الهدف يحدد المنهج، وهذا التطبيق إنما هو فصل من رسالة دكتوراه عنوانها «مستويات اللغة العربية في الصحافة اليمنية المعاصرة» ومادة العمل الصحف الصادرة في خمس سنوات (80-1984) والهدف: الكشف عن الواقع اللغوي الفعلي في الصحافة ببيان مستوياتها التي كتبت بها تم تحديد خصائص المستويات من جهتي الصرف والنحو (ص 12). وكان التركيز على الفروق بين فصحى عصر الاحتجاج التي درسها كل النحاة من الخليل بن أحمد حتى عباس حسن من جهة، والفصحى المعاصرة التي كتبت بها أغلب المواد الصحفية، وهو المستوى السائد من جهة أخرى، أما المستوى الثاني (عامية المثقفين) فنسبة المكتوب به لا تتجاوز 3٪ من مواد الصحف[4].

ورغم أن الباحث لم يذكر مرة واحدة النحو النصي أو لسانيات النص فإن ذلك لا يخرجه عن الدرس النصي، إذ خصص الفصل السادس من عمله (345-400) لدراسة العلاقة التركيبية بين الأشكال الصحفية والمستويات التي كتبت بها. فهو ينظر إلى الشكل الصحفي على أنه مكتمل هدفه التواصل بين الكاتب والقراء المحتملين له، ولذا فلابد من وجود خصائص لغوية تميزه عن غيره تأخذ من نحو الجملة أشياء وتتجاوزه إلى أشياء أخرى. والأشكال المدروسة عند الباحث: (1) الخبر الصحفي (350-357) (2) التعليق (361-358) (3) العمود (362-368) (4) الحديث الصحفي (369-373) (5) المقال (380-474) (6) التحقيق الصحفي (381-384) (7) الانتقادات القصيرة (387-385) (8) الصفحات المخصصة (388-390) (9) مواد شبه صحفية (391-400) ولكل شكل/ نص سمات تميز لغته، فللخبر تسع، وللتعليق عشر، وللعمود الخاص عشر، وللحديث الصحفي ثلاث سمات تميز لغة الاستفهام فيه،

وللمقال سبع.. وهلم جرا. ولما كان صعباً أن نورد ذلك كله اكتفينا بحديثه عن مميزات لغة الخبر الصحفي، ثم لغة التعليق.

يرى الباحث الارتباط الوثيق بين العنوان ومحتوى الخبر، فلذلك وقف متأنياً عند هذه الميزة للغته، فقال: أولاً: أنماط العناوين الغالبة كما يلي[4]:

أ - جملة اسمية من مبتدأ معرفة + خبر جملة فعلية فعلها مضارع.

ب - جملة اسمية من مبتدأ نكرة + الخبر جملة فعلية.

جـ - جملة اسمية من مبتدأ نكرة + الخبر شبه جملة.

د - تراكيب اسمية موصوفة لا تكوّن جملة مكتملة.

هـ - ظرف أو جار + جملة اسمية خبرها جملة فعلية ذات فعل مضارع.

و - اسم هيئة أو دولة + تراكيب اسمية موصوفة.

ز - اسم شخص + قول منسوب إليه.

ح - جملة فعلية.

ثم جاء إلى بقية مميزاته التسع؛ قال:

- ثانياً: تبدأ الأخبار بفعل ماضٍ في الأغلب الأعم، وأشيعها: أعلن، أضاف، أشار، قال، طلب، صرّح، انفجر، لقي، هاجم، استقبل، قُتل.
- ثالثاً: يندر أن يتصدر المفعول لأجله الخبر؛ إلا إذا كان بياناً حكومياً، أو صادراً عن لقاء رئيسي دولة. وأشهرها: انطلاقاً من، رغبة في، إيماناً من، اعتماداً على، طبقاً لـ. ومثله في الندرة تصدر الجار والمجرور، أو الظرف الخبر.
- رابعاً: إذا كان الخبر مكوناً من عدة فقرات، فيربط بينهما بـ: هذا من جهة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، على صعيد آخر، من ناحية ثانية.
- خامساً: قد يفصل بين الفعل الواقع في صدر الخبر، ومتعلقاته، بعدة

مكوناته قد تصل إلى 30 كلمة، وأشهر هذه الأفعال: قال..... إن - أكد.... أن - كشف عن.

- سادساً: متوسط الكلمات المكونة للجملة في الخبر 13، وهو أقل بكثير من مكونات الجملة في التعليق مثلاً.
- سابعاً: تتنوع الألفاظ بتنوع موضوعات الخبر، وهي من المألوف الشائع في الصحافة العربية، وأكثرها ذو مصدر عربي فصيح، وقليل منها دخيل حديث، وأقل منهما ألفاظ محلية.
- ثامناً: ليس في الخبر مجال للاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي، أو الشعر، أو الحكم والأمثال.
- تاسعاً: يوضح في بداية الخبر اسم الوكالة التي أوردته أو رموز تدل عليها مثل: أسوشيتد برس، تاس، و ف 1، وا ع، رويتر.... إلخ.

وإذا كان السبك أو الترابط أو التلاحم على تعدد ترجمات (Cohesion) من أهم مميزات النص عند لسانيي النص، فنحن نرى أن الباحث تعرض له في الميزتين: رابعاً وخامساً. وحتى إذا تجاوزنا هذا الفصل إلى قسم آخر من عمله فإنا نراه في موضع سابق يعرض للربط فيقول: «لابد من وجود رابط في الكلام المكتوب يربط الفقرات بعضها ببعض، ومكونات الجمل، والجمل. وأدوات الربط تكون الحروف، أو الضمائر، أو الإشارات، أو السياق نفسه» (ص 207). وكما ترى فالربط عنده يتجاوز العطف التقليدي، وقد درس ذلك في مواضع مختلفة[5].

أما لغة التعليق[6] فتتميز بالآتي:

- أولاً: يبدأ التعليق - في الأكثر - بجملة شرطية طويلة، أو يبدأ بظرف أو بجار ومجرور متعلقاته، ثم يأتي الفعل الرئيسي في الجملة (ذكر عدة شواهد).
- ثانياً: يندر أن يبدأ التعليق بجملة اسمية أو فعلية.

- ثالثاً: التعليق مفترض فيه أن يكون عملية استنتاج منظمة في الموضوع المطروق؛ لذلك تكثر فيه العبارات الدالة على ذلك مثل: لذلك، لهذه الأسباب مجتمعة، على الرغم من.... إلاّ أن، نستنتج.
- رابعاً تكثر فيه الجمل الشرطية.
- خامساً: تكثر فيه أساليب القصر والحصر مثل: وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على، وهذا إنما دل على، ليس.... إلاّ، ما هو إلاّ مجرد..... إلخ.
- سادساً: يشيع الموصول الذي/ التي بقصد الوصف وتكراره.

وإذا كان المميزان ثالثاً وخامساً من مظاهر السبك التي تناولها المؤلفون في لسانيات النص/ النحو النصي، فإن المميزين الآتيين (سابعاً وثامناً) يتعلقان بضعف *الحبك* وبنقص *الإعلامية* في بعض نصوص التعليق كما ترى.

- سابعاً: الجملة في التعليق أطول من الجملة في بقية الأشكال دون استثناء. ومن أسبابه: الاستطراد لبيان كثير من المعلومات المتصلة بالمسند إليه قبل أن يذكر المسند. ومنها كثرة الجمل الشرطية، التي تطول وتتعقد، حتى يفصل بين جملتي الشرط والجواب نحو 25 كلمة أو 49. ومنها كثرة الإطناب في الوصف بالإكثار من المترادف والمتوارد؛ فإذا جاء لفظ (التعاون) فالغالب أن يوصف بالبناء والمثمر والإيجابي. وإذا ورد لفظ (الأسس) فالأغلب أن يعطف عليه بالمقومات. وقل مثل ذلك في ثنائيات وثلاثيات مثل: حوار ونقاش وجدل، وضوح وجلاء ومكاشفة، تزويق وتنميق، أخوة ومحبة، عامة وشاملة، أمن واستقرار، استعمار وإمبريالية، النجاح والفوز..... إلخ.
- ثامناً: ترتب على طول الجملة وكثرة الفواصل بين طرفيها ضرورة العود إلى ما بدئ بذكره حتى يظل القارئ متابعاً لخيوط الفكرة.
- تاسعاً: يجوز الاستشهاد في التعليق بالقرآن والحديث، والأمثال التي تظهر

مفصحة مثل: ويجعل العرب يركضون للحاق بالمولد قبل أن يفوتهم الحمص.

- عاشراً: ألفاظ التعليق من معجم العربية المشتركة المعاصرة، ولا تأتي فيه ألفاظ محلية يمنية إلا نادراً.

ونعود إلى القول بأن الباحث إذا كان قد أظهر ضعف *الحبك* وضعف *الإعلامية* في بعض نصوص التعليق، فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف *المقبولية* عند القارئ/ المتلقي. وهذه المقولات ضمن المعايير السبعة لاكتمال النصية التي قال بها لسانيو النص[7]. وهي: (1) السبك (2) الحبك (3) القصدية (4) المقبولية (5) الإعلامية (6) الموقفية (7) التناصية.

وضعف الإعلامية/ الإخبارية عام في نصوص صحفية غير التعليق. قال الباحث «نود أن نشير إلى أن بعض من يكتبون في الصحافة اليمنية - صحفيين كانوا أو غير صحفيين - لا يرون فرقاً جوهرياً بين الحلاقة والكتابة؛ اعتماداً على الكتابة - كالحلاقة - يمكن تعلمها في رؤوس القراء. فأنت قد تجد كتابة طويلة تتهاوى فيها الجمل وتتدافع، فإذا انتهيت من القراءة لم تفهم شيئاً مما قرأت. مما يجبرك على أن تستشهد بقول ابن بسّام (ت 303هـ) في بعض كتاب عصره:

تعس الزمان! لقد أتى بعجابِ ومحا رسوم الظرف في الآدابِ
وأتى بكتابٍ لو انبسطت يدِي فيهم، رددتهمُ إلى الكتاب»[8]

ونجمل ملاحظاتنا على هذا التطبيق في الآتي:

1 - الطريقة التي اتبعها الباحث - رغم عدم إشارته إلى اللسانيات النصية - معالجة نحوية نصية.

2 - نظر البحث في النصوص الصحفية نظرة تتجاووز الجملة، وتحدث عن الترابط (= السبك والحبك) وعن الإعلامية، والمقبولية في هذه النصوص.

3 - لم يستخدم البحث الأشكال التوضيحية، فقد كان كلامه شديد الوضوح.

4 - حكم الباحث المدخل الذي دخل إليه، وهو المستويات اللغوية للصحافة، فكان كلامه موجزاً لاسيما وهو يهدف إلى بيان الخصائص النوعية العامة لكل شكل ولو قدّر له الوقوف أمام كل نص على حدة لخرج بشكل أفضل.

التطبيق الثاني: تحليل الآية 44 من سورة هود[9]:

زعم المؤلفان في مقدمة الكتاب أنهما عرضا علم لغة النص كما أراده ديبوجراند ودريسلر، ضمن إطار تطبيقي بنصوص عربية بلغت 200 نص. لكنهما لم يطبقا النظرية بجميع جوانبها إلا على هذه الآية. أي في الفصل الحادي عشر، وهو الفصل الأخير في الكتاب. قسم الباحثان الآية موضوع الدراسة إلى ستة أقسام؛ بعدد الجمل المكونة لها: ﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك، ويا سماء أقلعي، وغيض الماء، وقضي الأمر، واستوت على الجودي، وقيل بُعداً للقوم الظالمين﴾.

ورأى المقدمان أن الأفضل معالجة النص الكامل لقصة الطوفان في سورة هود (الآيات 25-48). لكنهما اقتصرا على معالجة هذه الآية، لصعوبة احتواء المعالجة الشاملة للنص بتمامه (ص 282).

بعد ذلك ذكرا اهتمام القدماء بهذا النص/ الآية وعددا سبعة منهم، ثم ذكرا أن قواعد التنظيم الذاتي في هذه الآية متحققة وهي: الجودة، والفعالية، والملاءمة.

فأما *محك الجودة*، التي تعني اليسر في المعالجة، فمن تقنياته: الموازاة بين الجمل، وتكرر أنماط صرفية كالبناء للمجهول، وقصر المنطوقات التي تتيح تخزيناً نشطاً في ذاكرة المستقبل، والتعريف والتنكير، والأشكال البديلة.

وأما *محك الفعالية في المستقبل* فتتمثل في المنطوقات ذات الإشكالية المرتفعة بالفجوات، ورفع المنزلة الإعلامية وخفضها من خلال النصوصية.

وأما *محك الملاءمة* فمتحقق، لأن النص متضام ومتقارن (= مسبوك ومحبوك) متوجه إلى هدف محدد.

بعد ذلك تحدثا عن النص من جهة التضام (ص 285) وعززاه بأربعة أشكال توضيحية، ذات مصطلحات لها رموز مختصرة (ص 286-288). ثم تحدثا عن جهات التقارن (ص 290) والقصدية، والتقبلية (291) والموقفية التي تصور مرحلة من مراحل المفاوضة مع القرشيين، وهي مرحلة التهديد التي تهدف إلى إقناعهم أن يؤمنوا برسالة النبي متسترة بوصف حادث الطوفان التي هلك فيها الكفار من قوم نوح (ص 292).

ثم تحدثا عن *التناص* فيه مع خصائص في لغة القرآن: كالموازاة بين العبارات، وتماثل الفواصل ووجود ألفاظ مماثلة، وتعبيرات متضادة (ص 293). وفي ختام تحليلهما كانت *الإعلامية* في النص (296-299) وكيف تحققت، شفعاها بشكلين توضيحيين.

كان المؤلفان غاية في الشجاعة حين ألحقا بتحليلهما تحليلين قديمين للآية نفسها. الأول لعبدالقاهر الجرجاني (ص 300) والثاني ليحيى بن حمزة (ص 301-312). ومن الملحقين يستبين أن التحليل النصي - وإن لم تذكر فيه مصطلحات هذا العلم بداهة - فإنه لم يكن غائباً في تراثنا البلاغي والنحوي.

ولنا على هذا التطبيق ملاحظات نجملها في الآتي:

الأول: لغته سليمة، وواضحة، في الأغلب، سواء في التحليل أو في الفصول العشرة التي سبقته.

ثانياً: كان تحليلهما قريباً من عمل يحيى بن حمزة، لولا المصطلحات الحديثة عندهما، واللغة القديمة الشاعرية عند سلفهما.

ثالثاً: يفترض في الأشكال التوضيحية أن تكون أوضح وأسهل من الكلام المكتوب، لكن الأشكال الستة المصاحبة لهذا التطبيق أصعب وأعقد، خصوصاً وأنها مصحوبة بخمسة وعشرين مصطلحاً لكل واحد منها رمزه المختصر. فإلى أن يتابع القارئ الأسهم والخطوط والمربعات والمستطيلات مع هذه الرموز يكون قد أصابه الإعياء في الانتقال من حال إلى حال[10].

رابعاً: لم تكن لغتهما التحليلية حديثة دائماً، كقولهما (ص 293): «النون الساكنة المسبوقة بحرف المد، «الباء».

خامساً: ينسيان أحياناً مبادئ النصوصية، فيشتط بهما الخيال إلى تعابير يتورع عن أمثالها الحصفاء. كانا يتحدثان عن *التناص* متناسين ما قالاه في الكلام على *الموقفية* من أن المستقبل (كفار قريش)، فبدر منهما هذا القول «تستثير الموضوعة الأساسية في ذهن المستقبل معرفة مختزنة من أصول قديمة..... تبرز قصة الطوفان في التوراة وفي ملحمة جلجامش وكتابة أفلاطون «أ هـ. فهل كان هذا في أذهان كفار قريش؟ إذ كنا نحن المعاصرين لم نعرف ملحمة جلجامش إلا بعد أن فك رموزها صمويل نوح كريمر في القرن العشرين!.

سادساً: لم تلق قائمة المراجع العربية كأختها الأجنبية، العناية اللائقة بها. فقسم منها تركت بعض بياناته الوراقية، ودخل حرف القاف في الفاء، وكان قسم منها طبعات غير محققة بل مقرصنة وجيء بعناوين ثبت زيفها منذ زمن بعيد، ككتاب (نقد النثر) لقدامة بن جعفر، في حين أن صحته: كتاب البيان لابن وهب الكاتب.

التطبيق الثالث: الدرس النحوي النصي[11] في كتاب إعجاز القرآن الكريم:

يهدف الكتاب إلى تقديم رؤية الباحثين في الإعجاز القرآني فيما يمكن أن يسمى نحو النص العربي، ثم تحديد العناصر النصية لأوجه الإعجاز القرآني فيما يتعلق بسبك النص وحبكه من منظور عربي.

مادة الكتاب تتضمن (11) رسالة وكتاباً تبدأ برسالة الرماني في الإعجاز وتنتهي بمعترك الأقران للسيوطي، بحثها المؤلف في أربعة فصول.

عنوان الفصل الأول: اتجاهات البحث النصي في التراث (ص 14-31).

أ - اتجاه البحث النقدي؛ ابن المعتز وقدامة وابن قتيبة والعسكري وابن طباطبا.

ب - اتجاه البحث البلاغي؛ عبدالقاهر والسكاكي والرازي والزمخشري.

جـ - اتجاه البحث في علوم القرآن: الزركشي ويحيى بن حمزة وابن الأثير والسيوطي.

د - اتجاه البحث في التفسير: (خليط).

هـ - اتجاه البحث اللغوي، كما في شروح المجموعات الشعرية أو القصائد المفردة.

و - اتجاه البحث في الإعجاز القرآني، كالباقلاني.

ثم قام باستخراج معايير النصية من هذه الاتجاهات مستعيناً بعمل محمد خطابي «لسانيات النص».

الفصل الثاني: معايير النص عند الباحثين في الإعجاز (ص 23-70).

بدأ بأصحاب (الرسائل): الرماني فالخطابي فعبدالقاهر في الرسالة الشافية، مستعيناً بالرسوم البيانية والنسب دون ضرورة لها. ثم يأتي (ص 38) بمسائل المطابقة وما يدل عليها من ألفاظ عند الثلاثة، بعدها يأتي إلى أصحاب (المؤلفات) ليبحث عن معايير النص عند الباقلاني، وعبدالقاهر في الدلائل والأسرار، والرازي، والزملكاني، والسيوطي في مُعترك الأقران (ص 39-49) ثم يجمع ويلخص ما فات ملحقاً به من رسوم بيانية. بعدها أخذ يبدئ ويعيد في مسائل *الاتفاق والاختلاف* بين اثنين اثنين ثم الباقلاني مع اللاحقين، فعبدالقاهر مع اللاحقين.

بعدها انطلق في مقارنة منهجية بين الإعجازين ونحاة النص المحدثين، فقال: إن الأولين ركزوا على عناصر خاصة بالحبك كالروابط بأنواعها. وكذلك النظم والائتلاف والضم والجمع، والالتفات، والحذف والذكر والاستبدال والفصل والوصل.... إلخ. (ص 60-61).

ثم ذكر تقويماً لسانياً حديثاً للإعجازيين (سيكرره في مواضع لاحقة) يقع التقويم في 13 نقطة بينها تداخل شديد (ص 62-63) يمكن إيجازها في الآتي:

1 - أن دراسة الإعجازيين خاصة والنحو النصي عامة، وإن الإعجازيين يفسرون جوانب محددة لغوية وبلاغية وتغيب عنهم جوانب كثيرة.

2 - لم يفصل القدماء بين السبك (Choesoin) والحبك (Choerence) مع علمهم بالموائز بينهما في حين يفرق النصيون بينهما. وأن السبك والحبك يشبهان الفرض النظري عند المحدثين يحاولون اختباره عملياً، في حين تأتي هذه العناصر عند القدماء ملاحظات.

3 - لم يهدف القدماء إلى تقعيد نحو النص من خلال تحليلاتهم بعكس المحدثين.

4 - العناصر الواردة عند القدماء أكثر مما هي في النحو النصي.

في الفصل الثالث: المفاهيم والتصورات الأساسية المكونة للإعجاز القرآني وعلاقتها بنحو النص (ص 71-105).

اعتمد المؤلف المعايير السبعة لاكتمال النصية التي قال بها بوجراند ودريسلر، فنظر إلى المفاهيم الإعجازية وعلاقتها بنحو الجملة؛ كالاختلاف والتشاكل والالتحام والنظم وغيرها، وكيف بدأت في كتب النقد والأدب ثم انتقلت إلى كتب الإعجاز. ورأيي أن الباقلاني يتميز عن السابقين بمعالجته لبعض سور القرآن، والخطب، والقصائد معالجة شاملة، وأنه يمم وجهة شطر نحو *النص* وإن لم يصرح به. ثم جاء القاضي عبدالجبار الهمذاني وطور فكرة

النظم عند الخطابي ثم جاء عبدالقاهر وأفاد من مؤلفات سابقة لكنه سلك منهجاً جديداً جعل فيه من علم النحو متكأ له في النظم الذي يساوي السبك والحبك معاً. ثم مضى ينظر في الخالفين وتميزهم حتى وصل إلى السيوطي.

أما الفصل الرابع فعنوانه: ملاحظات حول بعض معايير النص عند الباحثين في الإعجاز القرآني (107-160) وهو أكبر الفصول.

يركز الباحث فيه على معياري *السبك والحبك* من خلال كتابي السيوطي: تناسق الدرر في تناسب السور، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، وإن كان التركيز علي الأول هو الغالب. ويسوغ الكاتب اقتصاره على السيوطي بأن حصيلة أفكار السابقين جميعاً. المهم أن السيوطي عبر ذلك من خلال مصطلحات كثيرة منها: التناسب، التلاحم، الارتباط، التناسق، التلازم، الاعتلاق، الاقتران، وجوه المناسبة، تشابه الأطراف، التآخي، المجانسة، المشاكلة. ويقول إن للسيوطي *قاعدتين* في ذلك: *أولاهما*: أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها. فسورة البقرة قد اشتملت على تفصيل جميع مجملات الفاتحة. *والثانية*: أنه إذا وردت سورتان بينهما تلازم واتحاد؛ فإن خاتمة الثانية تكون مناسبة لفاتحة الأولي للدلالة على الاتحاد، وفي السورة المستقلة عما بعدها يكون آخر السورة نفسها مناسباً لأولها.

ويمضي الكاتب في تفصيل ذلك. وينظر في دور مباحث البديع في حبك النص سواء عند الإعجازيين أو البديعيين. وبعدها يأتي بعنوان «تقويم لساني للموائز بين نحو الجملة ونحو النص من منظور الباحثين في الإعجاز القرآني» وهو تكرار سبق، ثم بين ما يشترك فيه النحوان.

أما معايير النصية الأخرى كالتناص (سماه الاقتناص/ المتشابه) (ص 154-156) والقصدية (ص 157-158) والمقبولية (158-159) فقد جعلها جميعاً تدخل تحت معياري: السبك والحبك.

ولنا على هذا العمل عدة ملاحظات نجملها في الآتي:

- أولاً: أنه جهد عظيم في قراءة مؤلفات إعجاز القرآن، تمحيصها، والمقابلة فيما بينها. والتوصل إلى وجوه مشابهة لمعايير النصية عند المحدثين فيها. ولم يكن في هذا الصنيع تعسف ولا تقويل ما لم يقل به القدماء.
- ثانياً: كان الواجب إضافة «معيار السبك والحبك» إلى عنوان الكتاب ليكون أصدق.
- ثالثاً: عاب الكتاب التكرار الممل الذي يطبع أبحاث التربويين العرب خاصة. فمنه المقارنات بين مجموعة مؤلفين في الأسماء والمصطلحات، وما أخذه لاحق من سابق، ومقارنة بين مؤلف وآخر ومقارنة بين القرون الزمنية إلخ ما مر بنا في العرض.
- رابعاً: أسرف كثيراً في الإتيان بالرسوم البيانية والأشكال التي يفترض أن تكون توضيحية[12].
- خامساً: في الكتاب رطانة ينبغي أن يتنزه منها كتاب يتناول الإعجاز القرآني. ومن ذلك:

أ - في ص 10 «وتبدو هذه رؤية أولية (مسبقة) في أنه ما هو إلا حصيلة أفكار وتصورات سابقة عليه غير أن ثنايا التحليل والعرض تكشف عن تصورات أخرى متمايزة عن أقرانه في هذا المجال. الأمر الذي تبدى في النهاية إلى خلق/ استنباط عناصر أكثر، مما عليه عند الإمام عبدالقاهر (عناصر البديع نموذجاً). 1هـ.

ب - في ص 13 «ومن ثم استخلص المبادئ الأساسية للحبك (في النقد الأدبي) مسجلاً المميزات من ناحية والهنات من ناحية أخرى، وقد أدى به التحليل والمناقشة إلى أن عناصر الحبك موجودة في التراث، وأنهم كانوا مدركين لذلك إدراكاً تاماً وعلى وعي لا مناص من إنكاره». 1هـ يقصد لا مجال لإنكاره. وهناك غير هذا[13].

- سادساً: في الكتاب أخطاء لغوية - غير أخطاء الطباعة - ومن ذلك، في

ص 12 «دفعت الدكتور..... من إجراء بحثه»، وفي ص 35 «هذه الرسالة.... أغناهم». وفي الكتاب مواضع أخرى[14].

- سابعاً: نقل باب الاستقامة من الكلام والإحالة عند سيبويه نقلاً خاطئاً من كل الوجوه[15].

- ثامناً: في الكتاب أخطاء في أسماء المؤلفين والعناوين في قائمة المراجع، حتى إن مؤلف الكتاب أورد اسمه وعنوان الكتاب بشكلين مختلفين ما بين الغلاف الخارجي والغلاف الداخلي[16].

التطبيق الرابع: محاور الإحالة الكلامية في 27 نصاً متنوعاً[17]:

اختارت الباحثة مريم فرنسيس أن تنظر في الإحالة؛ بتحديدها، ووصف التقنيات التي تتحقق فيها في النص، واستنباط قواعد نظمها، أي الخطوط العريضة التي تسير عليها في ترابطها داخل النص. وانتقت لهذا العرض سبعة وعشرين نصاً متنوعاً؛ أربع قصائد لرياض الصالح الحسين، وقصيدة لصلاح عبدالصبور، وقصيدة لمحمود درويش، وقصتين لعبدالسلام العجيلي، ونصين في التاريخ لسعد زغلول عبدالحميد، ومثليهما في الجغرافيا لمحمد عبدالغني سعودي، ثم خمسة نصوص في علوم اللغة تجمع بين القديم نسبياً (عبدالقاهر الجرجاني، الخطيب القزويني، ابن خلدون) وبين الحديث نسبياً (فيكتور الكك وأسعد علي)، كذلك أخذت الدراسة عشرة نصوص من أخبار الصحف ومقالاتها.

وكما ترى فهذه النصوص من حيث التجانس ترتد إلى أربع مجموعات: شعرية، نثرية قصصية، علمية، صحافية. وقد بدأت في استقراء ثوابت النظم الإحالي من الأبسط إلى الأعقد، فقارنت قصائد الصالح بعضها ببعض، ثم قاربتها من قصيدتي عبدالصبور ودرويش. بعد ذلك وازت بين قصتي العجيلي مقارنة بما لاحظته على مستوى القصائد. وانتقلت بعدها إلى النصوص

العلمية والصحافية تقارن بينها وبين المجموعات السابقة، وتستخلص ثوابت مختلف مراحل الدراسة والمقارنة.

وللتبسيط فالإحالة عندها: إحالة إشارية مقيدة، وإحالة لا إشارية، وإحالة مطلقة، وإحالة مقيدة إشارية وإحالة مقيدة لا إشارية (ص 35-38) أوضحتها إيضاحاً كافياً، متحدثة عن دورها في بناء النص. ولم تكتف بالسبعة والعشرين، بل زادت فجعلت الفصل الثالث من الكتاب (قراءات في بنية بعض الأعمال الروائية والقصصية) (الياطر) لحنا مينة (137-148) و(البحث عن الزمن المفقود) لمرسيل بروست - اعتماداً على النص الفرنسي (149-158)، و(الأيام) لطه حسين (159-168) و(الأجداد) لسعد الله ونوس (169-180). ولما كان من الصعوبة لمكان أن نلخص ما قالته الباحثة في مختلف مراحل الدراسة، فلا بأس من أن نعطي فكرة عن العناوين الفرعية المتعلقة بدراستها للأجداد:

1 - الإبدال الإحالي ولعبة الماضي والحاضر في قصة الأجداد.

2 - بنية سرد الأجداد السطحية.

3 - التمويه بين الحاضر والماضي والإبدال الإحالي.

4 - ارتباط الإبدال الإحالي برمزية النص القائمة على خصائصه الأسلوبية:

أ - الرمزية والمغالاة في الوصف.

ب - الرمزية والتمويه بين معالم الموصوفات.

5 - إنشائية الإبدال الإحالي في التعبير عن حضور الماضي المتمثل بالأجداد.

ثم ختمت الباحثة بذكر محاور الإحالة والبنى الكبرى للتأليف، وعن أسبقية هذه البنى في الأخذ بمعاني النص وخصائصه، وارتباط بنى النظم الإحالي بنظم النص التخاطبي.

بعدها جاءت بمدونة النصوص السبعة والعشرين (ص 183-220)

مصغرة بنحو أربع مرات من حروف الكتاب. وبالطبع فهناك قائمة المراجع (221-241) وثبت للمصطلحات والمفاهيم (243-250).

ولهذه الدراسة التطبيقية/ النظرية ميزات كثيرة من أهمها:

- أولاً: عدم تقليد المصطلح الأجنبي؛ بل إنها تناقشة وتناقش مقابلاته، وتختار وترفض.
- ثانياً: تناول هذه النصوص بهذا النوع من الدرس لأول مرة[18].
- ثالثاً: الشجاعة الأدبية فهي تورد تحليلاً سابقاً لأحد الأعمال التي يجمعها مع عملها في أنها تستهدف البناء والشكل والمعطيات اللسانية، وأنها تلتقي معها في تمييزها بين الإحالة والإشارية واللاإشارية. ولا بأس في أن تخالفه.
- رابعاً: أنها في المقارنة اعتمدت على التجانس بين النصوص.
- خامساً: لم يرد في قائمة المراجع عمل مما يرجع إليه باحثونا كأعمال فان دايك، وبوجراند ودريسلر مثلاً. وهذا مما يثري الدراسة لتعدد اتجاهات الأخذ من المصادر الغربية، وحتى لا نصبح أسيري الصوت الواحد، مثلما حدث من قديم عندما كنا نظن أن علم اللغة الحديث مقصور على بلومفيلد وتلاميذه، أو فيرث وتلاميذه.
- سادساً: ليس في البحث أشكال توضيحية أو جداول، أو رسوم بيانية.

خاتمة:

وبعد أن رأينا تنوع هذه التطبيقات. نظن أن هذا اللون من الدرس اللساني مازال عندنا وليداً، ومازال محتاجاً لكثير من الدراسات التطبيقية، وكذلك لابد له من الانفتاح على الدراسات الفرنسية وغيرها، كما نرجو أن لا تكون الأعمال العربية مجرد (استنساخ) باهت للأعمال الأجنبية، ونأمل أن تتخلص من الرسوم التوضيحية التي لا توضح شيئاً.

الهوامش

1) ستكتب أرقام الصفحات في المتن تخفيفاً للهوامش.

2) هذه المستصحبات السبع مستخرجة من مجمل النظر في قائمة (المراجع).

3) انظر رقم (3) في قائمة المصادر.

4) انظر رقم (3) ص 350-357.

5) انظر رقم (3) ص 208-215.

6) انظر رقم (3) ص 358-360.

7) انظر في هذه المعايير السبعة (على اختلاف الترجمات العربية): بوجراند ودريسلر 1-12، وفانديك 137-163 وهاينة من ص 93-95، وبوجراند ص 103-105، ومحمد مفتاح ص 15، وسعيد حسن بحيري ص 146.

8) انظر رقم (3) ص 399-400، وأشار إلى أن البيت في مروج الذهب للمسعودي ووفيات الأعيان لابن خلكان.

9) انظر (2) في قائمة المصادر، ص 282-314.

10) أشكال أخرى موجودة في الكتاب قبل التطبيق، انظر صفحات 74، 75، 79، 136، 137، 138، 141، 142، 145، 147، 149، 265، 266.

وهي ظاهرة في كتب اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، انظر مثلاً: إدموندسون 173، 174، 176، 177، 178. بوجراند وديسلر 51، 52، 53، 99، 100، 101، 103، 105، 106، 108، 196، 197. فانديك 106، 107، هاينه من 49، 53، 69، 85، 152، 190، 220، 224، 226، 228. وسعيد بحيري 93، 203، 245، 262، 268، وروبرت دي بوجراند 143، 145، 153، 158، 159، 165، 166، 167، 224، 229، 230، 232، 236، 237، 240. على سبيل المثال.

11) أشرف عبدالبديع: الدرس النحوي في كتب إعجاز القرآن الكريم المنيا: فرحة للنشر 2003م.

12) انظر مثلاً صفحات: 22، 24، 25، 27، 28، 30. حتى آخر الكتاب. ولم يكتف بها، بل أخذ يكر بعدها ببنود مشروحة تبدأ بأولاً وتنتهي بعاشراً أو ثامناً!!

13) انظر مثلاً ص 15، 42.

14) انظر ص 10، 12، 13، 57. على سبيل المثال.

15) انظر ص 81 هامش (1) وقابل بكتاب سيبويه جـ 1/25-26 طه عبدالسلام هارون.

16) في الكتاب أخطاء علمية، منها وضعه يحيى بن حمزة وابن الأثير ضمن اتجاهات البحث في علوم القرآن (ص 16). وحديثه عن الرسالة الشافية لعبدالقاهر الجرجاني على أنها عمل منفصل، ويقوي ذلك أنها نشرت منفصلة مع رسالتي الرماني والخطابي. لكنه نسي أن طبعة دلائل الإعجاز – بل كل الطبعات من ط رشيد رضا حتى محمود محمد شاكر، فيها هذه الرسالة.

17) انظر مريم فرنسيس: محاور الإحالة الكلامية، في بناء النص ودلالته. دمشق 1998م. وسنشير إلى الصفحات من متن البحث تخفيفاً.

18) الإحالة عند الباحثة أخصب مما هي عند الباحثين الغربيين. انظر مثلاً:

ج.ب. براون، ص 230-238، 245-265، وروبرت دي بوجراند، ص 172، 320-339، وأورزنياك، ص 124-138.

مصادر الدراسة

– أشرف عبدالبديع: الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، المنيا: فرحة للنشر 2003م.

– إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد: مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، القاهرة (الألف كتاب الثاني) الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م.

– عباس علي محمد: لغة الأشكال الصحفية، ضمن «مستويات اللغة العربية في الصحافة اليمنية المعاصرة» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1989م.

– مريم فرنسيس: محاور الإحالة الكلامية، دمشق: وزارة الثقافة 1998م.

المراجع العربية

- ج.ب براون وج. يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، الرياض: جامعة الملك سعود 1997م.

- ريوبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، القاهرة: عالم الكتب 1998م.

- زتسيسلاف واورزنياك: مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري القاهرة: مؤسسة المختار 2003م.

- سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، القاهرة: لونجمان 1997م.

- صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت: عالم المعرفة 1992م.

- فان دايك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبدالقادر قنيني، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق 2000م.

- فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، الرياض: جامعة الملك سعود 1999م.

- محمد مفتاح: «بعض خصائص الخطاب» علامات ج 35، مارس 2000 ص 7-38.

- نزار التجديتي: «نظرية لسانيات التواصل لزيغفريد شميت» علامات ج 37، سبتمبر 2000، ص 389-414.

المراجع الأجنبية

- Beaugrande, R.& Dressler, W:

Introduction to text Linguistics. London: Longman, 3 d Impression, 1986.

- Crystal, D & Davry, D:

Investigating English Style, London: Longman, 1980.

- Edmondson, W:

Sppken Discourse: A Model for Analysis, London: Longman, 1981.

- Firth, J.R: Papers in Linguistics, Oxford univ Press 1957.